# الإبداع والابتكار كمدخل إستراتيجي لتطوير المناولة الصناعية في الجزائر

**د. علي الشايع** **أ. سمير بن عمور**
**جامعة القصيم السعودية** **جامعة المدية**

**مقدمة:**

إن الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المناولة الصناعية بخاصة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و مساهمتها في تكثيف النسيج الصناعي، جعلها معنية بالإبداع و الابتكار باعتبارهما مفتاح لتطوير الأداء و زيادة القدرة على المنافسة، لهذا قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ إجراءات لتشجيع و تطوير المناولة الصناعية من حيث توفير التكنولوجيا، تشجيع البحث العلمي و تنمية القدرة على الابتكار .

و نظرا لأهمية الابتكار و الإبداع داخل المؤسسة فانه لابد من توفير الجو المناسب و اعتماد سياسات دقيقة في مجال تنظيم و تخطيط نشاطات الابتكار و الإبداع، و إعطاء الكفاءات البشرية الوسائل اللازمة و السهر على تكوينها و رسكلتها دوريا .

انطلاقا مما سبق يطرح التساؤل التالي :

**ما مدى مساهمة الابتكار و الإبداع في تحسين أداء المناولة الصناعية في الجزائر ؟**

و لدراسة هذه الإشكالية سنتطرق إلى :

**أولا –** الابتكار و الإبداع في المؤسسة الاقتصادية .

**ثانيا –** واقع المناولة الصناعية في الجزائر .

**ثالثا –** دور الابتكار و الإبداع في تطوير المناولة الصناعية في الجزائر .

## أولا : الابتكار و الإبداع في المؤسسة الاقتصادية :

مع تقنية المعلومات و تزايد المنافسة و تنوع الأسواق، أخذت المؤسسات الاقتصادية تدرك شيئا فشيئا أهمية الإبداع و الابتكار و دورهما كنشاط منظم و منهجي في التوصل إلى منتجات، أسواق، عمليات تقنية و أساليب جديدة تحقق للمؤسسة ميزة تنافسية لا تقل قيمة و كفاءة عن أي مصدر آخر .

### أ- مفهوم الإبداع و الابتكار :

و هنا سنتطرق إلى تعريف كل من الإبداع و الابتكار على حدا:

1- **تعريف الإبداع** : بصفة عامة يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من التعريف تتمثل فيما يلي[01]:

* الشخص المبدع.
* المنتج الإبداعي .
* العملية الإبداعية .

طبقا للأول يعتبر البشر مبدعين إذا أظهروا قدرات معينة، أو حققوا انجازات معينة، أي سمات الشخصية. و في بعض الحالات يوصف الشخص بأنه مبدع من خلال حقيقة مجال نشاطه، فمن المناهج الأكثر مرونة لوضع تعريف للشخص المبدع يكون بمعيار ما يمتلكه من سمات معينة .

و بالنسبة للثاني فالصفة المحورية له هي الحداثة، حيث ينبغي أن يختلف المنتج بشكل جوهري عن جميع المنتجات التي سبقته .

أما الثالث و هو الأكثر شيوعا هو اعتبار الإبداع عملية عقلية، فطبقا لقاموس بنجوين السيكولوجي يعرف الإبداع بأنه عملية عقلية تؤدي إلى حلول و أفكار و مفاهيم و أشكال فنية و نظريات و منتجات تتصف بالتفرد و الحداثة .

2- **تعريف الابتكار** : هو قدرة الشركة على التوصل إلى ما هو جديد يضيف قيمة أكبر و أسرع من المنافسين في السوق أي أن تكون الشركة الابتكارية هي الأولى بالمقارنة مع المنافسين في التوصل إلى الفكرة الجديدة أو المفهوم الجديد أو الأولى في التوصل إلى المنتج أو الأولى في الوصول إلى السوق[02] .

**ب- الأركان الأساسية للإبداع و الابتكار [03]:**

حتى نتفهم و نستوعب مستويات الإبداع و الابتكار علينا التعرف بداية على عناصر المزيج الإبداعي و الابتكاري و العلاقات الرابطة بينهما .

يتكون هذا المزيج من أربعة أركان أساسية :

- المنتج.
- الابتكار الفردي و الجماعي.
- الإمكانيات .
- العمليات.

فيمثل المنتج النتيجة النهائية لإحدى عمليات الإبداع و قد يكون في شكل منتج مادي ملموس، خدمة أو في صورة تطوير و تعديل في كل من المنتج أو الخدمة كما قد يكون أيضا في صورة زيادة الفعالية أو الكفاية . أو تقديم طريقة أحسن في التسيير، و حتى يكون هذا المنتج إبداعيا يجب أن تكون له قيمة ملحوظة وواضحة لمن يقومون بالتقييم أو بالنسبة لوقت تحقيق و حدوث عملية الابتكار .

أما الإمكانيات فهي شرط ضروري و أكيد لكي تتمكن ( تتم) عملية الإبداع، حيث مهما كانت القدرات الابتكارية و مستوى المعرفة أو المهارة فلن يتم التمكن من الاستفادة منها ما لم تعمل في بيئة مشجعة للإبداع و الابتكار، فقد أثبتت الدراسات العملية أن الإبداع ينتج من الإدارة الواعية لثقافة المؤسسة .

بالنسبة للعمليات فهناك العديد من الأساليب الممكن استخدامها لزيادة مهارة الابتكار و قد يتطلب الأمر وقتا طويلا و جهدا كبيرا لتعلم هذه الأساليب إلا أن النتيجة في نهاية المطاف تكون الإجادة و الإتقان في استخدامها .

فيما يتعلق بالابتكار الشخصي و الجماعي فيتكون الابتكار الشخصي من عنصرين أساسين: الأول زيادة القدرة على استخدام الجانب الأيمن من المخ لزيادة استخدام الحدس و البديهة، و إطلاق الطاقات الكامنة للخروج من القيود المعوقة للابتكار، أما الثاني فهو يتضمن بالإضافة إلى بناء الذات الاجتماعية و تعلم عادات جديدة تساعد على كون الفرد أكثر قدرة على الابتكار، و طالما هذا الأخير يعمل داخل مجموعة فمن المهم إجادة تسيير حركيات الجماعة حتى يتسنى التمكن من زيادة القدرة على الابتكار .

**ج- أهمية الابتكار و الإبداع في المؤسسات:**

على الرغم بأن الفكرة السائدة أن هناك شرطا متعلقا بحجم المؤسسة، أي أن المؤسسات الكبيرة تبدع أكثر من الصغيرة لإمكانيات الاستثمار في البحث و التطوير و تحمل مخاطر الإبداع[04] . فانه يطرح التساؤل التالي ما الذي يجعل بعض المؤسسات أكثر قدرة على الابتكار و الإبداع من مؤسسات أخرى؟

لقد قام باحثون بالسعي للتعرف على العوامل التي تساعد أو تعرقل المؤسسات في محاولاتها للابتكار و الإبداع، و قد تمت دراسة عدد وفير من العوامل المختلفة باعتبارها من العوامل التي تيسر أو تعرقل الابتكار و الإبداع، و قد يكون من غير الممكن مناقشة جميع هذه العوامل، خاصة و أن بعض هذه العوامل تعتبر هامشية من المنظور السيكولوجي، لهذا سنركز على العوامل الرئيسية التالية[05] :

1- **البشر**: و في هذا الصدد ركزت الدراسات على خصائص البشر داخل المؤسسة بدءا بالقادة و كبار متخذي القرارات، ثم الأفراد المؤثرين مثل العناصر الساعية إلى إحداث تغيير داخلي، و الرواد غير الرسميين من أصحاب الأفكار، و نادرا ما يؤخذ في الاعتبار الخصائص الشخصية للأفراد غير الإداريين أو غير المهنيين .

2- **الهيكل التنظيمي** : تعتبر أهمية الهيكل التنظيمي من أبرز النقاط التي تناولتها الأدبيات بسبب زيادة القدرة على الابتكار و الإبداع، و حاليا لا يوجد هيكل معين ينبغي إتباعه حتى يتم تسيير الابتكار و التغيير، فمعظمها يركز على الهياكل الأفقية المنبسطة و فرق العمل المؤقتة، و الاتصالات عبر الحدود، و إضافة إلى ما سبق فقد تم إدخال بعض الاهتمامات المتعلقة بالشبكات و الوحدات المستقلة و الجوانب الحقيقية للمؤسسة من خلال استخدام الأنترنيت و التكنولوجيات المصاحبة لها .

3- **البيئة** : لابد أن ننظر إلى البيئة التي نشأت المؤسسة في إطارها و الطريقة التي تتعامل بها مع هذه البيئة، أي الطريق التي من خلالها تقوم المؤسسة بالاتصال مع البيئة الخاصة بها و الافتراضات و التوقعات بخصوص هذه البيئة .

**د- الابتكار، الإبداع و الإستراتيجية** [06]:

لا شك في أن تطور التكنولوجيا من جهة و في ظروف السوق من جهة أخرى أديا خلال العقدين الماضيين، و سيؤديان بقدر متصاعد في المستقبل إلى أن يصبح الابتكار و الإبداع بعدا أساسيا من أبعاد الأداء الاستراتيجي شأنه شأن التكلفة، الجودة، المرونة و الاعتمادية، و الواقع أن المؤسسات أصبحت تدرك أكثر من أي وقت مضى بأن الابتكار و الإبداع هما المصدر الأكثر قوة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة .

**ثانيا: واقع المناولة الصناعية في الجزائر :**

كون المناولة الصناعية شكلا من أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فان واقع المناولة الصناعية يجعلنا نتكلم أولا عن واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث تطور عددها، و كذلك مساهمتها في الناتج الداخلي الخام .

**أ- أساسيات حول المناولة الصناعية :**

تصاعد الاهتمام مؤخرا بالمناولة الصناعية بسبب خصوصيتها و أهميتها و هو ما سنكتشفه في هذا الفرع من خلال التطرق إلى تعريفها، دوافعها و أهدافها و أشكالها .

## 1- تعريف المناولة الصناعية :

باعتبار المناولة شكلا من أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كان لزاما علينا التطرق أولا لتعريف هذه المؤسسات الذي توجد صعوبة كبيرة في وضعه للأسباب التالية[07] :

- صعوبة تحديد مؤشر واحد لقياس حجم أية منظمة، فهناك عدة مؤشرات لتقدير الحجم، كل يتناول جانب مختلف لوضع أية منظمة و عمل، من ذلك مثلا عدد العاملين، حجم المبيعات، مبلغ رأس المال ..... الخ، كما أن العلاقة بين هذه المؤشرات معقدة بحيث يصعب اعتماد أحدها كمؤشر للحجم .
- اختلاف اهتمام كل من علماء الإدارة و الاقتصاد و الحكومات بالأعمال الصغيرة و هو اختلاف ينعكس على تعريفهم لها .
- فيعرف المشروع الصغير بأنه منشأة شخصية مستقلة في الملكية و الإدارة تعمل في ظل سوق المنافسة الكاملة في بيئة محلية غالبا، و بعناصر إنتاج محصلة استخدامها محدودة مقارنة بمثيلاتها في الصناعة، أما المشرع الجزائري فقد أخذ بالتعريف المعتمد من طرف الاتحاد الأوروبي الذي يعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها كل مؤسسة تضم على الأقل من 250 أجير، و رقم أعمالها أقل من 40 مليون وحدة نقدية أوروبية أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 27 مليون وحدة نقدية أوروبية، و التي لا تكون في حد ذاته ممتلكة نسبة 25 % من قبل مؤسسة أخرى لا تنطبق على هذه المعايير[09] .

رغم أهمية المناولة الصناعية كمحرك لعلاقات التعاون و الاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية للمنشآت، إلا أنه لا يوجد إجماع حول تعريف موحد لها. إلا انه يمكن إعطاءها تعريف شامل تتمحور فيه اغلب التعاريف المعطاة في هذا الصدد. و هي جميع العلاقات التعاونية التكاملية التي تنشا بين مؤسستين او أكثر خلال مراحل العملية الإنتاجية، بموجبها تقوم منشاة مقدمة للأعمال بتكليف منشأة أو أكثر ( تسمى منفذة للأعمال أو مناولة أو مجهزة ) متخصصة لانجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج طبقا لعقد محدد مسبقا و ملزم للطرفين[10] .

## 2- دوافع و أهداف المناولة الصناعية :

تتعدد الدوافع المحفزة على الاهتمام بهذا النوع من المشروعات، و تنبع هذه الدوافع أساسا من الأدوار التي تحدثها في العديد من مجالات التنمية .

- مصدرا مهما للاستخدام و لتوفير فرص العمل : تمثل الأعمال الصغيرة مصدرا بالغ الأهمية لتوفير فرص الأعمال، ففي الدول الغربية، حيث تهيمن الشركات العملاقة، و بكل مؤشرات الحجم، أكثر من 50 % ممن يعملون في أعمال صغيرة، كما تعتبر مصدر مهم لخلق فرص العمل حيث أثبتت الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا أن الأعمال الصغيرة تستحدث وظائف جديدة أكثر بكثير من الأعمال متوسطة الحجم و الكبيرة[11] .
- زيادة التراكم الرأسمالي، و تعبئة المدخرات القومية .
- المساهمة كصناعات فرعية و مغذية للمشروعات الكبيرة .
- تلبية جزء من السوق المحلي خاصة من السلع التي يمكن إنتاجها بشكل اقتصادي .

هذا بالإضافة إلى دوافع أخرى منها[12] :

- شخصية : الدافعية نحو إنشاء مشروع صغير .
- اجتماعية : كاستمرار مشروع الأسرة أو وراثة المشروع أو تحسين الوضع الاجتماعي .
- الفرص المتاحة : المناخ الايجابي اتجاه تشجيع المشروعات الصغيرة و النمو المتزايد لقطاع الخدمات و استمرار معدلات التغير في العالم التي خلقت فرصا جديدة أمام رواد الأعمال .

و فيما يخص أهداف المناولة الصناعية نجد ما يلي[13] :

- تنمية التخصص و تقسيم العمل .
- توسيع قاعدة النسيج الصناعي.
- تعزيز التشابك و التكامل الصناعي.
- تحقيق الاستخدام الامثل للطاقات الإنتاجية.
- تشجيع التنمية الجهوية .

### 3- أشكال المناولة الصناعية :

يتميز أسلوب المناولة الصناعية بالمرونة و القدرة على التأقلم مع متطلبات السوق المتجددة حسب مستوى و نوع المهام التي تسعى المنشآت المعنية إلى تحقيقها، و هناك صيغ كثيرة في هذا المجال يمكن الأخذ بإحداها حسب الاستراتيجيات التي تتبناها المنشآت الصناعية في هذا الحقل، و فيما يلي أهم هذه الصيغ [14]:

- مناولة طاقة الإنتاج : (Sous – traitance de Capacite)

يقصد بها قيام المنشآت المقدمة للأعمال رغم توفرها على البنى اللازمة، بإبرام عقد مناولة مع منشآت أخرى متخصصة لمواجهة ارتفاع مؤقت في الطلب عليها أو عطل فني أصاب أجهزتها ( تعاقد ظرفي)، أو إبرام عقود طويلة المدى بهدف الاحتفاظ بطاقة إنتاجية مرتفعة في صناعة معينة باستغلال طاقات إنتاجية متوفرة في محيطها الخارجي ( التعاقد البنوي ).

- مناولة الاختصاص :( Sous- traitance de Spécialité)

في بعض الحالات لا تتوفر المنشآت المقدمة للأعمال على البنى الأساسية اللازمة أو التقنيات و التخصصات المطلوبة لصناعة منتوج معين و لمواجهة الطلب عليها في السوق، تلجأ في هذه الحالة إلى التعاقد مع مؤسسات متخصصة ( مناولة ) تتوفر على التجهيزات و التكنولوجيا اللازمة لصناعة المنتوج المطلوب حسب شروط منافسة .

- المناولة الوطنية :(sous-traitance nationale)

في هذه الصيغة تتمتع المنشآت المقدمة و المنفذة للأعمال المتعاقدة بنفس الجنسية و تمارس نشاطها داخل حدود وطنها .

* المناولة الدولية : sous-traitance internationale

في هذه الصيغة تختلف جنسية المنشآت المقدمة و المنفذة للأعمال المتعاقدة دون اعتبار للمكان الذي تمارس فيه عملها .

**-ب-واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :**

على ضوء الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر مع بداية التسعينات، أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي جرى الاتفاق بشأنه مع صندوق النقد الدولي سنة 1994، و للوقوف على تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انطلاقا من سنة 1994 نورد الجدول التالي :

الجدول رقم (01) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 1994-2004

| السنوات | 1994 | 1995 | 1999 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد المؤسسات | 26.212 | 177.365 | 159.503 | 179.893 | 188.893 | 288.587 | 312.959 |

المصدر: ناجي بن حسين، آفاق الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة الاقتصاد و المجتمع، العدد 02، 2004، ص 94

- Art-dz.org www.pme

من الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تزايد مستمر حيث بلغ 26212 مؤسسة عام 1994 ليتضاعف من بعدها العدد حتى يصل في حدود عام 2004 إلى 312959 مؤسسة و يرجع ذلك إلى الأهمية التي حضي بها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث توفير مصادر التمويل اللازمة و تيسير شروط تقديمه، فضلا عن إتباع إستراتيجية عمل و توجيه لهذا القطاع الحيوي على المديين المتوسط و البعيد مدعمة بآليات و ميكانيزمات فعالة وواقعية قابلة للتنفيذ و مكيفة مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة.[15] و جدير بالذكر أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تتواجد في سبع قطاعات أساسية : البناء و الأشغال العمومية، التجارة، النقل و الاتصالات، الخدمات، الفندقة، الصناعات الغذائية، و قطاعات أخرى .

إن تطور عدد المؤسسات كان أثره واضح على النمو الاقتصادي في الجزائر سيما تلك التي تعود إلى القطاع الخاص و الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (02): مساهمة القطاعين العام و الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات

| | 1999 | | 2000 | | 2001 | | 2002 | | 2003 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | % |
| القطاع العام | 120 | 21,6 | 157,8 | 25,2 | 181,5 | 23,6 | 505 | 23,1 | 550,6 | 22,9 |
| القطاع الخاص | 1288 | 75,5 | 1356,8 | 74,8 | 1560,2 | 76,4 | 1679,1 | 76,9 | 1884,2 | 77,4 |
| إجمالي الناتج الداخلي الخام | 1708 | 100 | 1714,6 | 100 | 2041,7 | 100 | 2184,1 | 100 | 2434,8 | 100 |

المصدر : www.pmeart-dz.org

نلاحظ من الجدول أن مساهمة القطاع الخاص في قيمة الناتج الداخلي الخام في تزايد مستمر، إذ يساهم هذا القطاع بمؤسساته الصغيرة و المتوسطة بنسب معتبرة حيث قدرت سنة 1999 ب 75,4 % و في سنة 2003 ب 77,40 % ، و تتوزع على وجه الخصوص في النشاط الفلاحي التجاري، البناء و الأشغال العمومية و الخدمات و هذا ما يجعلنا نؤكد على ضرورة تدعيم هذه المؤسسات في ظل الإصلاحات الاقتصادية من أجل تفعيل مساهمتها في التنمية بشقيها الاجتماعي و الاقتصادي، خاصة و أن عدد هذه المؤسسات سيرتفع و أن نسبتها ضمن الناتج تزداد إذا أضفنا المؤسسات التي تتحرك في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية[16] .

**ثالثا: دور الابتكار و الإبداع في تطوير المناولة الصناعية في الجزائر:**

لاشك أن الإبداع و الابتكار لهما دور فعال باعتبار العنصران اللذان يصنعان الفارق بين أداء المؤسسات الاقتصادية، لذا كان لزاما عليها اعتماد سياسات و إجراءات في مجال تنظيم و تخطيط نشاطات الإبداع و الابتكار .

**أ- إستراتيجية تطوير المناولة الصناعية في الجزائر :**

إن المناولة في وقتنا الحالي أصبحت النموذج الاستراتيجي الذي يمكن المؤسسات الكبرى من الإسراع في وتيرة نموها، و تحسين المردودية و الإنتاجية و بالتالي إنشاء متزايد للقيمة المضافة، و مناصب الشغل و كل ذلك مع التخصص في نشاطها الأساسي، لهذا فان وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قد وضعت إطار قانونيا يسعى إلى ترقية نشاطات المناولة و التي تهدف إلى تكثيف النسيج الصناعي و إنشاء صناعة جوارية .

**1-التدابير القانونية المتخذة لتطوير المناولة:**

لم تحض المناولة في الجزائر في الفترة الممتدة بين 1963- 1988 باهتمام السلطات العمومية نضرا لطبيعة النظام السياسي السائد آنذاك، و الذي لم يسمح ببروز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المناولة غير تلك التابعة للقطاع العام وبصورة جد محدودة، أي أنه لم تكن هناك سياسة واضحة للمناولة، فمن الناحية الاقتصادية نلاحظ غياب لكل أنواع التنسيق بين الوحدات الداخلية للمؤسسةو للمؤسسات المناولة، أما من الناحية التشريعية فلا وجود لنصوص قانونية تتناول المناولة بالدراسة من كل جوانبها.

لكن مع بداية سنة 1988 شرعت الجزائر في إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية والقيام بإصلاحات اقتصادية،حيث أعادت الاعتبار للاستثمارات الخاصة و تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال صدور القانون رقم 25/88 المؤرخ في 1988/07/19 و المتعلق بالاستثمار،و الذي كان له دور كبير في إعطاء دفع قوي لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بما فيها المؤسسات المناولة. وفي سنة 1991 جاء قانون الصفقات العمومية الصادر في 1991/11/09 المعدل و المتمم بموجب المرسوم رقم 301/03 الصادر في 2003/09/11 و الذي خصص قسم منه للمقاولة الفرعية باعتبارها وسيلة من وسائل تنفيذ المشاريع الكبرى[17] .

وفي سنة 2001 تم إصدار القانون رقم 01/18 المؤرخ في 2001/12/12 الذي سعى إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة التي تهدف إلى تكثيف النسيج الصناعي و إنشاء صناعات مجاورة.

**2-المجلس الوطني للمناولة:**

حسب المادة 21 من القانون التوجيهي رقم 01/18 فانه يؤسس مجلس وطني مكلف بترقية المناولة يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة و يتشكل من ممثلي الإدارات و المؤسسات و الجمعيات المعنية بترقية المناولة، و تتمثل مهامه في:

- اقتراح كل تدبير من شأنه تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني .
- تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة.
- ترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء كانوا وطنيين أو أجانب.
- تنسيق نشاطات بورصات المناولة و الشراكة الجزائرية فيما بينها.
- تشجيع قدرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ميدان المناولة.

**3-إنشاء أجهزة البورصات المناولة والشراكة**

إن الهدف الأساسي لبورصات المناولة هو ضمان توافق الطلب و العرض، وضبط التدفقات في المعلومات بين أصحاب الأوامر الذين يبحثون عن فائض في الطاقة لإنتاجية المتخصصة و المناولين الذين لديهم طاقة إنتاجية غير موظفة في جزء منها.

بالنسبة لشبكة بورصات المناولة تم انجازها في إطار مشروعين :[18]

- المشروع pnvd / alg/1990 الموقع في سبتمبر و المخصص لإنشاء بورصة المناولة و الشراكة الجزائرية
- المشروع pnvd / alg/95/004 الموقع في 1996/10/09 و المخصص لإنشاء بورصة المناولة و الشراكة للشرق و أخرى للغرب.

أما بورصة المناولة و الشراكة للجنوب فتم إنشاءها بمبادرة من وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ثم أدمجت في المشروع pnvd alg/95/004/ وتتمثل مهام هذه البورصات في[19]:

- إنشاء بنوك معطيات حول القدرات الصناعية للمؤسسات من أجل الوصول إلى دليل فرص المناولة
- ترقية المنتج الوطني و المساهمة في تغطية الأسواق الداخلية بواسطة تطوير نسبة النوعية و السعر
- تنظيم أيام تقنية و صالونات للعرض لتقارب أصحاب الأوامر و المناولين.
- تأسيس فضاء وسيط محترف لصالح المتعاملين و الذي يمكن أن يكون همزة وصل للتشاور مع السلطات العمومية .

**–ب– الخيارات الإستراتيجية للمناولة الصناعية في الجزائر من منظور الابداع:**

إن النظرة الإستراتجية بصفة عامة ترمي إلى رسم إجراءات وسياسة حالية من أجل ضمان الفعالية في المستقبل ، فبالنسبة للمؤسسات الجزائرية و المناولة الصناعية بصفة خاصة فان الرهانات و التحديات الواجب رفعها الآن وفي هذا الوسط الاقتصادي الجديد هو ضمان تعزيز القدرة التنافسية من أجل ضمان مكانتها في السوق .

**1– البحث و التطوير** [20]:

إن عمليات البحث و التطوير هي السبيل الأنجع الذي من خلاله يمكن للمؤسسات الحصول على الأساليب التكنولوجية الحديثة في مجال الإنتاج العصري، فالبحث و التطوير لابد أن يتم بصورة مخطط لها و منظمة وفق مناهج متعارف عليها، كما أنه يتطلب مجهودات فكرية معتبرة من اجل إعداد بحوث تفضي في الأخير إلى اختراعات و تجديدات و ابتكارات، و عادة ما يتم تقسيم البحث و التطوير إلى بحوث أساسية و بحوث تطبيقية و دراسات تجريبية، فلا شك إذن في جهود البحث و التطوير لا يمكن الاستغناء عنها من طرف المؤسسات في عالمنا هذا خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المناولة و التي أصبح يشكل فيها عامل التكنولوجيا العامل رأس المال الأساسي، فكلما توفرت المؤسسة على تكنولوجيا عصرية بفضل البحث و التطوير كلما مكنها هذا من التحكم في تكاليفها و بالتالي دخول الأسواق بأسعار تنافسية .

**2– تنمية القدرة على الابتكار و الإبداع :**

تعتبر المشروعات الصغيرة من مصادر الإبداع و الابتكار لدرجة أنها تتفوق على المشروعات الكبيرة من حيث الابتكارات المحققة منها، كما أنها تطرح هذه الابتكارات على نطاق تجاري في الأسواق خلال فترة تصل إلى 2,6 سنة مقابل 3 سنوات للمشروعات الكبيرة، و يرجع ذلك الى أن خصائص رائد الأعمال الناجح قدرته على الابتكار و هذا بالطبع في الدول المتقدمة التي تلاحق العالم بكل ما هو جديد كل يوم لدرجة أن القدرة على الابتكار أحد مزايا التنافسية بين الدول. [21]

و نظرا للدور الأساسي الذي يلعبه الإبداع داخل المؤسسة فانه لابد من اعتماد سياسات دقيقة في مجال تنظيم و تخطيط نشاطات الإبداع باعتباره العنصر الأساسي الذي يصنع الفارق بين أداء المؤسسات الاقتصادية و في هذا الصدد فلا بد على المؤسسة تحديد برامج دقيقة للابتكار و الإبداع تكون مبنية على أسس منها [22]:

* تنشيط درجة الذكاء و تشجيع القدرات الفكرية الخاصة، حيث توجد أساليب أثبتت نجاعتها في هذا الإطار مثل عمليات العصف الذهني الذي ينتج عنها أفكار و تصورات جديدة و تقييم لتلك الأفكار كما يمكن استخدام ما يسمى بالحوار الفكري الفعال الذي يؤدي إلى الوصول إلى أفكار محددة و دقيقة تشكل مراجع لعدة حلول و ذلك بمشاركة مختصين في مجالات المعرفة المختلفة.

- تحديد الكفاءات البشرية القادرة على الابتكار و إعطائها كافة الظروف الملائمة و السهر على تكوينها و رسكلتها دوريا .
- خلق الجو المناسب لنمو و تطوير الابتكار و التي تعتبر من برنامج الابتكار، فلا يكفي وجود الكفاءات المبتكرة فقط بل ينبغي وجود مناخ ملائم يساعد هذه الكفاءات على الأداء و الإنتاج و التطوير .

**3- اكتساب التقنيات الحديثة :**

لقد شهد القرن الواحد و العشرين قفزات كبيرة في الاستخدام المتزايد للإنسان لأدوات تكنولوجية مختلفة، من أهمها التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال ( NTIC)، ففي الاقتصاديات الحديثة قد حل اقتصاد المعرفة كمصدر للثروة محل اقتصاد العضلات و رأس المال، لذا أصبح على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المناولة مواجهة التوجهات الجديدة المهمة في البيئة العالمية شأنها في ذلك شأن المؤسسات الكبرى، فالثورة الرقمية و المعلوماتية تمثل فرصة بالغة الأهمية. أمام هذه المؤسسات لتحقيق قفزة كمية إلى الأمام، و تطوير طاقاتها الإنتاجية و الإبداعية و الاندماج في الاقتصاد الافتراضي العالمي و بالتالي تحقيق الأداء المتميز و الذي يعتبر حاليا أحد مفاتيح عملية التنمية الاقتصادية بالنسبة للبلدان النامية .

**الخلاصة :**

من خلال تطرقنا إلى دور الإبداع و الابتكار في تطوير أداء المناولة الصناعية في الجزائر استخلصنا أن هناك تأخرا كبيرا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المناولة في الجزائر و الدليل هو النتائج الهزيلة المتوصل إليها لحد الآن و ذلك لعدة أسباب تحول دون بلوغها درجة الإبداع و الابتكار التي تؤهلها إلى مصف الصناعة العالمية .

و انطلاقا من هذه المعاينة ينبغي أن نعطي جملة من التوصيات المتمثلة في :

– التكفل بالفرد باعتبار ذلك ضرورة حتمية لتحقيق الفعالية، لما يملكه الأفراد من ذكاء و كفاءة و تناسق في العمل الجماعي و توفرهم على القدرة و الإتقان و امتلاك فنيات إبداعية في المجال

التقني أي المعرفي، و هذا يتطلب أساسا التعرف على التغيرات المرتبطة بالأفراد داخل المؤسسة و العمل على تحسين المستوى و التدريب على الأدوات الحديثة .

– تركيز جهود البحث و التطوير لاكتساب التكنولوجيات الحديثة.

ترقية إطار تشريعي و تنظيمي ملائم لنشاط المناولة الصناعية في الجزائر، و تشجيع التحاقها بالتيار العالمي للمناولة التي تتوفر على درجة عالية من الإبداع و الابتكار.

- تنمية القدرة على الابتكار و الإبداع .

## * قائمة المراجع :

### – باللغة العربية :


– محمود حسن حسني ترجمة ل نيجل /نيل أندرسون، إدارة أنشطة الابتكار و التغيير دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2004.

– نجم عبود نجم، ادارة الابتكار، دار وائل، الأردن، 2003.

– أوسرير منور، سعيد منصور فؤاد، الابتكار و الإبداع كعنصرين أساسين في عملية التأهيل الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 18/17 أفريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية، الشلف.

– سعاد نائف برنوطي، ادارة الأعمال الصغيرة ( أبعاد للريادة)، دار وائل، عمان، 2005.

– هالة محمد لبيب عنبة، ادارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004.

– حسين رحيم، ترقية شبكة دعم الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ( نظام المحاضن، الملتقى الوطني الأول بالأغواط، 2002.

– طلعت بن ظافر، الدليل العربي في المناولة الصناعية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية، الطبعة الأولى، دجنبر، 2000، ص 10.

– غياط شريف و بوقموم محمد، التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 18/17 أفريل 2006، الشلف.

– صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي، الإشكاليات و آفاق التنمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2004.

– العايب عزيز ( مدير شركة المناولة و الشراكة بالوسط)، دور التشريعات في تطوير و تنمية المناولة الصناعية، المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، الجزائر، 15/12 سبتمبر 2006.

– سيلم الطاهر ( نائب مدير المناولة بوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، الجزائر، 15/12 سبتمبر 2006، ص 05 .

(20) دحماني محمد دربوش و ناصور عبد القادر، التقنيات الحديثة كمدخل للأداء المتميز بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 18/17 أفريل 2006، الشلف.


**– باللغة الفرنسية :**


Dictionnaire d'économie larouse- 2000-

## * قائمة الهوامش :

(01) محمود حسن حسني ترجمة ل نيجل /نيل أندرسون، إدارة أنشطة الابتكار و التغيير دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2004، ص ص 40-41 .

(02) نجم عبود نجم، ادارة الابتكار، دار وائل، الأردن، 2003، ص 22.

(03) أوسرير منور، سعيد منصور فؤاد، الابتكار و الإبداع كعنصرين أساسين في عملية التأهيل الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 18/17 أفريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية، الشلف، ص 860 .

(04) Dictionnaire d'économie larouse- 2000, p 236 .

(05) أنظر محمود حسن حسني، مرجع سابق، ص ص 198-216 .

(06) نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص 26 .

(07) سعاد نائف برنوطي، ادارة الأعمال الصغيرة ( أبعاد للريادة)، دار وائل، عمان، 2005، ص 31 .

(08) هالة محمد لبيب عنبة، ادارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004، ص 16 .

(09) حسين رحيم، ترقية شبكة دعم الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ( نظام المحاضن، الملتقى الوطني الأول بالأغواط، 2002، ص 52 .

(10) طلعت بن ظافر، الدليل العربي في المناولة الصناعية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية، الطبعة الأولى، دجنبر، 2000، ص 10.

(11) سعاد نائف برنوطي، مرجع سابق، ص 59 .

(12)نفس المرجع السابق ،ص ص 30-31 .

(13) طلعت بن نافر، الدليل العربي في المناولة الصناعية، مرجع سابق، ص 14.

(14) نفس المرجع السابق ، ص 15.

(15) غياط شريف و بوقموم محمد، التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 18/17 أفريل 2006، الشلف، ص 107 .

(16) صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي، الإشكاليات و آفاق التنمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2004، ص 18 .

(17) العايب عزوز ( مدير شركة المناولة و الشراكة بالوسط)، دور التشريعات في تطوير و تنمية المناولة الصناعية، المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، الجزائر، 15/12 سبتمبر 2006، ص 03.

(18) سيلم الطاهر ( نائب مدير المناولة بوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، الجزائر، 15/12 سبتمبر 2006، ص 05 .

(19) سيلم الطاهر، مرجع سابق، ص 05 .

(20) دحماني محمد دربوش و ناصور عبد القادر، التقنيات الحديثة كمدخل للأداء المتميز بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 18/17 أفريل 2006، الشلف، ص 737 .

(21) هالة محمد لبيب عنبة، مرجع سابق، ص 205 .

(22) دحماني محمد دربوش و ناصور عبد القادر، مرجع سابق، ص 738 .